

Distr.: General  
9 March 2001  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون  
البند ٤١ من جدول الأعمال  
قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة  
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف\*

بصفتي رئيساً للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أوجه انتباهكم، على سبيل الاستعجال، إلى الوضع الحالي الذي ينذر بالخطر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

فاللجنة تشعر بقلق بالغ من استمرار أعمال العنف على أرض الواقع، بالإضافة إلى استخدام الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن الإسرائيلية للقوة بصورة مميّنة، وهو ما أسفر، حسب بعض التقارير، عن مقتل أكثر من ٣٥٠ فلسطينياً. ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام، لا تزال إسرائيل تواصل الاعتماد على اللجوء إلى الرد العسكري المفرط في قوته على الحالات الفردية لانفجار الاحتجاج الفلسطيني في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أصيب حوالي ١٢ ٠٠٠ فلسطيني في مواجهات مع القوات الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين. كذلك، تود لجننتنا أن تنضم إلى بقية المجتمع الدولي في التعبير عن سخطها إزاء ممارسة إسرائيل لعمليات الإعدام خارج الأطر القانونية التي تقوم بها قوات الأمن الإسرائيلية ضد القيادات الفلسطينية والمسؤولين الفلسطينيين الآخرين. فهذه السياسة تتنافى مع سيادة القانون الدولي؛ وتبعث على المزيد من أعمال العنف، وتؤدي إلى أزمة في الثقة والاطمئنان بين الجانبين، وتخلق عقبات جديدة في طريق السلام. وترى اللجنة أنه مع استمرار الوضع في التدهور، يجب على المجتمع الدولي أن يتحرك بتكثيف ما يبذله من

\* صدرت أيضاً تحت الرمز A/ES-10/62-S/2001/207.

جهود لكفالة حماية الشعب الفلسطيني. كما أننا نعتقد بقوة أن الوضع الراهن الحالي وضع لا يمكن استمراره على الإطلاق، وأن جذوره ترجع أساساً إلى استمرار إسرائيل في انتهاك مبادئ اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المبرمة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وأحكام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. فمن خلال هذه الأعمال، تظهر إسرائيل بوضوح عدم استعدادها لاحترام الاتفاقات الثنائية ونقاط التفاهم التي تم التوصل إليها حتى الآن.

وتشعر اللجنة بالقلق بصفة خاصة من التفسخ السريع بصورة خطيرة للاقتصاد الفلسطيني نتيجة للعديد من السياسات التقييدية التي تتبعها حكومة إسرائيل. فآثار إغلاق الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، لفترات طويلة، وفرض القيود الصارمة على انتقال الناس والسلع، وحجز عائدات الجمارك وإيرادات الضرائب، وغير ذلك من تدابير العقاب الجماعي، كانت كارثة على الاقتصاد الفلسطيني ككل، وعلى فرادى الأسر الفلسطينية أيضاً. وأصبح يتعذر الوصول إلى الوظائف والأسواق في إسرائيل، وتوقف تدفق السياح نتيجة لأعمال العنف، وتعرضت المحاصيل الغذائية للتدمير التام، وأغلقت الطرق المؤدية إلى الحقول. واضطر الفلسطينيون إلى اللجوء إلى النضال يوماً بيوم من أجل البقاء، بدلاً من العمل من أجل التنمية والازدهار في الأجل الطويل. ولحقت الأضرار بالبنية الأساسية التي تم بناؤها أو تجديدها بكثير من الجهد وبمساعداً قيمة من مجتمع المانحين الدولي، وتحتّم التخلي عن مشاريع التنمية أو تجديدها إلى أجل غير مسمى. هذه هي الأوضاع التي يضطر الفلسطينيون إلى العيش فيها إلى أن يعود الاستقرار ويتحقق السلام.

كما أن التقارير الأخيرة الواردة من مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة تثير القلق إزاء الأزمة المالية التي تحدى بالسلطة الفلسطينية وبقدرتها على الاستمرار. وإننا نضم صوتنا تماماً إلى الرأي القائل بأن الوضع المالي للسلطة الفلسطينية يجب أن يتصدر جدول أعمال المجتمع الدولي.

ومع انزعاج لجننتنا من الكارثة المحدقة بالاقتصاد الفلسطيني والأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب على استمرار الصراع وسياسة إغلاق الأراضي، قررت اللجنة عقد حلقة الأمم المتحدة الدراسية عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وعقدت الحلقة الدراسية يومي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠١ في مكتب الأمم المتحدة في فيينا. وكانت الحلقة تهدف إلى دراسة حالة الاقتصاد، واستعراض جهود الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات المجتمع المدني الرامية إلى التخفيف من وطأة حالة الطوارئ

الإنسانية الحالية، وتعبئة قدر أكبر من الدعم لإقرار الحقوق الاقتصادية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما يسهم في جهود بناء السلام الأوسع نطاقا في المنطقة.

وقد أقر المشاركون في الحلقة الدراسية بضرورة تكثيف توفير المساعدة الإنسانية من جانب مجتمع المانحين الدولي من أجل تلبية الاحتياجات الطارئة للشعب الفلسطيني. ودعا المشاركون المانحين إلى الإفراج بصورة عاجلة عن الأموال اللازمة لمعالجة الأزمة المالية الخطيرة التي تواجه السلطة الفلسطينية. كما دعت الحلقة الدراسية القوة القائمة بالاحتلال إلى أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وأن توقف على الفور تدابير العقاب الجماعي التي تتبعها والتي تسببت في خسائر مأساوية في الأرواح ودمارا فادحا في الممتلكات وسبل الرزق والبنية الأساسية الفلسطينية.

وفي ضوء ما تقدم، تود اللجنة أن تكرر الإعراب عن موقفها المبدئي بأن الأمم المتحدة يجب أن تواصل الاضطلاع بمسؤوليتها الدائمة إزاء كل جوانب قضية فلسطين إلى أن تُحل بصورة مرضية طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ووفقا لقواعد القانون الدولي، وإلى أن تتحقق تماما حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ونؤمن بأن أسرة الأمم المتحدة يجب أن تواصل تقديم مختلف أشكال المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وفي الظروف الراهنة، تكتسب جهود مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة أهمية خاصة.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ٤١ من جدول الأعمال.

(توقيع) إبراهيم ديعين كا

رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني  
لحقوقه غير القابلة للتصرف